

على فيه ولو غير المقطوع خمسة عشر يوما في المتخاضة وافادت
 ال التعهدية في الدم ان المراد ما لا يقض محرمه **فصل** عن اقل
 الحيض فاصلاح بعضهم في المصنوع بقوله بين دما اقل
 الحيض قال الشيخ ليس في حمله لكن مشى عليه م وقال وهو التي
 شرح عليها السلك وقال انك رأيت نسخة المصنف التي بخطه
 مصلحه بغير خطه بنقول بين اقل الحيض انتهى **واقل النفاس**
 من النفس وهو الدم اذ به قوام الحياة او نحو جبر عقت نفس
 وابتدأوه من روية الدم وان لم تتصل بالولادة وعليه والنفا
 ببيضا طهر نظرم فيه احكام الطهر وله الموضع ولو قيل الولادة
 لكه محسوب من الستين كما قاله السابقين ولا يشك على لويه طهر
 بطلان صوم من ولدت جان فان الولادة فطنة خروج الدم ورو
 فأبطل الحكم بها وان لم يتحقق خروج الدم كما جعل الصوم ناقضا وان
 لم يتحقق خروج شيء فيه وشملت الولادة ما لو وضعت علقه او
 مضغة فيها صورة خفية لا بها تنحصر الولادة واطلاقهم في العدد
 انها لا تنقض بعلاقة محمول على العالب انه لا صورة فيها خفية فلا
 تنافي ولو خرج الدم بعد مضي اقل الطهر لم يكن نفاسا بل حيض
 بشرط **الحظ** اي محله كما عبر به غيره فلا يخالف اذ لا احد الاقله بل
 ما وجد وان قل نفاس والمحظ انبب بذكر الغالب والاكثر
واكثره ستون يوما وغالبه اربعون يوما للاختلاف كما مر وخبر
 ابي داود انك النفاس في شهر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اربعين يوما ليس فيه في الزايد او محمول على الغالب وابدى ابوا
 كهل الصلوكي لذكر معنى لطيفا وهو ان الدم يمتد في الرحم
 قبل النفاس في الروح اربعة اشهر فاذا انفج في الروح تغل في الولد
 به فاجتماع في اربعة اشهر لئلا واكثر الحيض خمسة عشر والاربعه
 بستين فكان اكثر النفاس **وحرم به ما يحرم بالحيض** لانه دم حيض
 يجمع

صحح ولين اطلق المراد في ان حكمه حكم الحيض الا في شين البلوغ
 لثبوته بالانزال قبله الناشئ عنه العكوف ونحو العدة لحصوله
 قبله بالولادة واستثنى ايضا اسقاط الصلاة ناقله اذ لا يتصور
 لغدر استقرا فيه وقتها بخلاف اقل الحيض كما نقله ابن الرفعه في
 واقفه ومعه الشيخ بان قد يتصور بان يكون محبوسا فنفق اخر الوقت
 بالحظه فتفسخ فتسقط عنها الصلاة بمقارنه النفاس لهذه الحظه
 حتى لا يلزم قضاؤها وسكت م على قول ابن الرفعه قال ولا يرد
 ذكره على ملين **وعبره** اي النفاس **ستين** كعبور اي الحيض **التره**
 اي اكثر الحيض **وح** تاتي اقسام المستحاضة المارة من كونها معتادة او لا
 مميزة او لا فان اعتادت نفاسا فنفاسها قدر عادت بها ثم ما بعده فان
 اعتادت حيضا فترد لظهورها معتاد منه ولا في معتادة في الحيض فيكون
 طهرها من النفاس تسعا وعشرين ثم يحبس قبله ثم يظهر تسعا وعشرين
 وهكذا او كذا حكمها ان كانت معتادة فيهما ونفاس المبتداه وان تكررت
 ولادتها بلا دم حجه وان كانت معتادة في حيا فقط اردت في الحيض وطهره
 للعادة فيه وفي حجة النفاس حجة ولا مميزة لتغيرها فيه كما رد في الحيض
 في كل ما لم يرد على ستين لكن لا شرط هنا للتحقيق ولو نسبت عادتها هنا
 احاطت ابد اسوا كانت مبتداه في الحيض او معتادة نسبت عادتها فيه
 اي فتكون متغيرة في النفاس كما تكون في الحيض ومنع ابن الرفعه تصوير
 التغير في النفاس لان **الحظ** مع من لم تغلها صلاحا لانه وجا وزالتين
 فهي مبتداه وابد نفاسها معلوم وبه يتفق للتبر وتبعه م روضة الشيخ
 لعول السابقين ان نسبت قدر عادة نفاسها وعلمت ولادتها وجا وز
 الدم احتاطت ابد ان كانت مبتداه لان ابتدا حيضها غير معلوم وان
 نسبت القديس **والحيض** والوقت كما ولدت محبوسا واستمر الدم
 وفيه مبتداه في الحيض احاطت ابد ايضا انتهى فعلم ان الكلام في معتادة
 نفاسا مبتداه حيا او معتادة فيهما نسبت عادتها قدر او وقتا
 اذ هي المتغيرة المطلقة ولا يتصور في نفاس الا مع انتفا العلم بوقت

قريب